الأمم المتحدة S/PV.4220

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٢٠**

الاثنين، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

الساعة ١٢/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد فان والصم .... (هولندا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي .... السيد غاتلوف

الأرجنتين .... الآنسة مغليا

أوكرانيا .... السيد كروخمال

بنغلاديش .... السيد تشودري

تونس .... السيد بن مصطفى

جامايكا .... الآنسة دورانت

الصين .... السيد وانغ ينغفان

فرنسا .... السيد لفيت

كندا .... السيد هاينبيكر

مالي .... السيد كيتا

ماليزيا .... السيد شهريل أفندي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك

ناميبيا .... السيدة أشيبالا موسفي

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

ضمان دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بتقرير الإبراهيمي (S/2000/1084)

141100 141100 00-74369

0074369

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بتقرير الإبراهيمي (S/2000/1084)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأمام أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بتقرير الإبراهيمي، الوثيقة S/2000/1084. وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2000/1085 التي تتضمن نص مشروع القرار الذي أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/1081 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ تقرير فريق الخبراء عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المطروح عليه. وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠).

والآن أعطي الكلمة إلى أعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): لقد كانت عمليات حفظ السلام موضع تمحص كبير في السنوات الأخيرة. والواقع أن الأمين العام قدم على مر العام الماضي أربعة تقارير هي: تقريره عن سقوط سربرينتسا، وتقريران عن الإبادة الجماعية في رواندا، وأخيرا، تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تقرير الابراهيمي.

وكل هذه التقارير تبيِّن بوضوح أوجه النجاح والفشل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي تذكرنا أيضا بأن هناك خطرا حقيقيا من استمرار إخفاقنا في مواجهة تحدي إنقاذ الأبرياء من بلاء الحروب إذا لم نلزم أنفسنا بإجراء الإصلاحات الحيوية التي أكد عليها التقرير.

وإننا لندرك تمام الإدراك أن هناك ضرورة قصوى لاتخاذ إجراءات سريعة بشأن التوصيات الأساسية الواردة في تقرير الابراهيمي إذا ما كنا نود أن نستفيد من الزخم الراهن. لذلك فإن وفدي يرغب في أن يشيد بالسفير

الابراهيمي وأعضاء الفريق لما جاء بالتقرير من تحليلات وتوصيات ممتازة.

وفي إطار هذه الخلفية، رحَّب وفدي في مستهل تشرين الأول/أكتوبر بتقرير الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بتقرير الابراهيمي. وقد كُلف الفريق العامل بأن يفحص فحصا كاملا التوصيات التي تقع في نطاق الموضوع قيد بحث المجلس.

ونيابة عن رئيس الفريق العامل، السفير كورتيز وورد، أود أن أعرب عن تقدير وفد جامايكا لتعاون أعضاء المجلس والأمانة العامة الذي مكَّن الفريق من التوصل إلى نتائج سريعة وناجحة.

ليس في القرار الذي اعتمده المجلس توا ما يثير الدهشة، إذ أنه يتضمن العديد من القضايا الأساسية التي تناولها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة نظرا للتغيير النموذجي الذي طرأ على طبيعة عمليات حفظ السلام. فالمفهوم التقليدي لعمليات حفظ السلام الكلاسيكية عاد لا ينطبق على حقائق الواقع الحالي. وفي معظم الحالات أصبحت عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد مع تصديها لقضايا معقدة تتراوح بين نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم وبين بناء المؤسسات والإدارة المدنية وحفظ النظام وإعادة بناء الهياكل الإدارية في المجتمع في حقبة ما بعد الصراع. وتشهد على ذلك بجلاء بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وأود هنا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على بعض العناصر الأساسية للقرار. أولا، إن وفدي يؤيد توافق الآراء حول ضرورة أن تكون الولايات واضحة وواقعية ويمكن التعويل عليها، وأن يتوخى مجلس الأمن المزيد من الدقة في هذا الشأن.

ثانيا، ينبغي أن تكفل ولايات بعثات حفظ السلام أن تكون لموظفي حفظ السلام، بمجرد نشرهم، القدرة على الدفاع عن أنفسهم وعلى تنفيذ ولاياتهم بروح مهنية عالية.

ثالثا، إن الدعوة إلى إجراء مشاورات بصفة منتظمة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن عنصر أساسي، وبخاصة قبل تمديد ولاية حفظ السلام، وحصول الأمانة العامة أيضا على إحاطات إعلامية عسكرية تقنية إنما له أيضا دور مفيد قبل تقرير بعثة ما لحفظ السلام. وعقد اجتماعات سرية بين الدول المساهمة بقوات في بعثة ما لحفظ السلام والدول التي من المحتمل أن تسهم بها فيما بعد يمثل خطوة يرى وفدي ضرورة السعي إلى اتخاذها بشكل جاد. وقد أوضحت التجارب السابقة أن عدم إجراء مشاورات يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم بشأن ولاية بعثة ما وتنفيذها.

رابعا، يؤيد وفدي تمام التأييد الاتجاه نحو التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة في مرحلة مبكرة من المفاوضات. وإننا نرى أن ذلك يسهل التوصل إلى فهم أوضح بين الأطراف فيما يتعلق بجملة أمور من بينها الأهداف السياسية، وهل أن المهام المسندة عملية وهل تتفق مع قواعد القانون الدولي ومبادئه. وقد تم تحقيق قدر ما من النجاح في هذا المجال ويعتقد وفدي أن من الضروري تشجيع ذلك.

ومن الجوانب الأخرى التي يعلِّق عليها وفد بلادي أهمية، منع نشوب الصراعات. وكما أشير في المناقشة المفتوحة التي أجريت في تموز/يوليه بشأن منع نشوب الصراعات، ينبغي أن توجه الأمم المتحدة استراتيجية شاملة ومتسقة للتصدي للأسباب الأساسية وراء الصراعات؛ وفي هذا الصدد، فإن الإنذار المبكر والنشر الوقائي ونزع السلاح

الوقائي وبناء السلام في حقبة ما بعد الصراع إنما تشكِّل عناصر مترابطة ومتكاملة لاستراتيجية لمنع نشوب الصراعات.

وإننا لنتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي من المقرر رفعه إلى المجلس في أيار/مايو ٢٠٠١.

ويرحِّب وفدي بالإشارة التي وردت في القرار إلى الحاجة إلى دمج منظور الجنس في عمليات حفظ السلام والآليات اللازمة لتنفيذه. لقد أُغفل هذا الأمر في تقرير الابراهيمي، لكن تقرير الأمين العام عن تنفيذ تقرير الابراهيمي تطرق إليه. وفي هذا الصدد، يدعو القرار إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي اعتمده المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نتوقع أن تتعاون إدارة عمليات حفظ السلام مع المستشار الخاص للأمين العام في مجال قضايا نوع الجنس لكفالة عدة أمور من بينها إنشاء وحدات لنوع الجنس في وقت مبكر حسب الاقتضاء في المقر الرئيسي وكذلك في الميدان. وينبغي أن تتاح أيضا مبادئ توجيهية ومواد تدريبية للدول الأعضاء في مجال حماية النساء في حالات الصراعات واحترام حقوقهن وتوفير احتياجاتهن الخاصة، وكذلك لأغراض مشاركة المرأة في جميع مراحل حفظ السلام وبناء السلام.

أود أن أشدد على ثلاث قضايا أخرى وهي: أولا، يتفق وفدي مع تقرير الابراهيمي بأن وضع استراتيجية فعالة للإعلام العام في مناطق البعثات شيء أساسي بالفعل بالنسبة إلى كل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لذلك، فإنه لأمر جوهري أن تتعاون إدارة عمليات حفظ السلام مع إدارة الإعلام العام من حيث تنفيذ تقرير الابراهيمي في إعداد استراتيجيات إعلامية وافية وفي كفالة توظيف الموظفين اللازمين منذ الأيام الأولى لإنشاء بعثات حفظ السلام.

والمسألة التالية التي يعلق وفدي أهمية عليها هي مسألة التدريب. فنظرا إلى التحديات المعقدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام، أصبح من الأهمية القصوى أن يدرب الموظفون في عمليات حفظ السلام تدريبا كافيا وأن يعدوا الإعداد اللازم لأغراض بعثاتهم. ولا ينبغي أن يعد موظفو حفظ السلام إعدادا تقنيا فحسب، بل ينبغي التركيز أيضا بشكل خاص على النهوض بحساسياتهم الثقافية المتصلة بالمجتمعات التي تمر في حالات صراع. ومما له أهمية مماثلة ضرورة تطبيق نهج منهجي فيما يتعلق بتدريب الشرطة المدنية.

ووفدي يود أيضا التأكيد على أن العديد من الدول النامية على استعداد لتقديم القوات ولكن ينقصها الإعداد والتدريب اللازمان، ونحن نسلِّم بأنه قد تم إحراز بعض التقدم في مجال مساعدة البلدان النامية المساهمة بقوات، ولكننا نؤمن بأنه ما زال هناك الكثير جدا الذي ينبغي فعله، ونرغب في أن نتعاون مع أعضاء المجلس على كفالة أن يوفر ذلك حافزا كافيا للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقريره وعلى خطة التنفيذ، وهذا دليل على حاجتنا إلى اتخاذ إجراء عاجل لترجمة ما جاء في تقرير الإبراهيمي إلى أفعال ملموسة، ونود أن نعمل مع أعضاء المجلس والجمعية العامة لكي نضمن ألا يصبح هذا التقرير حبرا على ورق.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يتخذ مجلس الأمن اليوم خطوة حاسمة باتخاذ هذا القرار تنفيذا لتوصيات تقرير الإبراهيمي الجوهرية المتعلقة بأعمال المجلس. وهذا يصور العمل الشاق الذي اضطلع به الفريق العامل التابع للمجلس لمدة شهرين تحت القيادة والتصميم الممتازين للسفير كيرتيس وارد، ممثل جامايكا، ونود أن نهنئه وزملاءه.

ولا يمكن أن نفرط في تقدير أهمية الإجراءات التي نتخذها اليوم. فمنذ عام ١٩٤٨، كانت هناك ٥٣ عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تقريبا. وحدثت ٣٥ عملية منها في العقد الماضي. وتنفذ في الوقت الحالي ١٥ عملية، بما فيها "الخمس والنصف الكبار": كوسوفو، والكونغو، وسيراليون، وتيمور الشرقية، وإثيوبيا/إريتريا، ومضاعفة القوة في جنوب لبنان. هذه كلها عمليات رئيسية لم توجد قبل ١٤ شهرا فقط. وفي هذه السنة أعدنا، أكثر من أي وقت مضى، التزامنا بإرساء السلم والأمن في أفريقيا، وأمرنا باستحداث ثلاث عمليات جديدة هناك.

ولا شك في أن حفظ السلام التابع للأمم المتحدة لا يزال جوهر مسؤولية هذه المؤسسة. ونجاح أو إخفاق حفظ السلام سيكون المعيار النهائي الذي يحكم به العالم على الأمم المتحدة. ذلك أنه من بين جميع الأشياء الهامة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم – من أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منظمة الصحة العالمية – يتطلع الجميع إلى هذه المنظمة لكي تحفظ السلام.

وفي شهر أيلول/سبتمبر، في مؤتمر قمة الألفية، أكد قائد بعد آخر الأهمية الحيوية لحفظ السلام. وفي مؤتمر القمة التاريخي لمجلس الأمن، جددنا التزامنا بحفظ السلام، وعززنا من جديد تصميمنا على أن يعمل بكفاءة وفعالية. ويتطلب هذا المجلس الكثير من عمليات لحفظ السلام. ونحن نطالب الأمم المتحدة بالاضطلاع بعمليات معقدة، وصعبة، وخطرة من المتوقع أن تكلف أكثر من ٣ بلايين دولار هذا العام. وسيجري النظر في قدرتنا على البعث برسالة سياسية قوية اليوم على أنها اختبار لمدى صدق واستمرار التزامنا المعلن بحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وبحماية الأفراد الذين يعتمدون عليه.

نعلم جميعا أن أكثر عمليات الأمم المتحدة تحديا وأهمية تواجه جوانب قصور شديد فيما يتعلق بالأفراد، والمعدات، والتدريب؛ ونعلم جميعا، كما يصور تقرير الإبراهيمي بكل وضوح، أن قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على التخطيط الفعال لحفظ السلام وإدارته ودعمه قاصرة للغاية. وما لم نتحرك بحزم فقد يستخلص مَن يهددون حفظة السلام في جميع أنحاء العالم بأن الأمم المتحدة تفتقد إلى الإرادة والتماسك، بل والقدرة على الاضطلاع بهذه الوظيفة الأساسية. وما لم نتحرك بحزم، سيخفق حفظ السلام، وهو الوظيفة الجوهرية للأمم المتحدة.

كثيرا ما أشار السفير هولبروك إلى أن الأزمة بين القدرة والطلب اصطدام لا بد من حدوثه. وما زال هذا صحيحا. وهناك جانبان لجهود إصلاح حفظ السلام يجب تناولهما في نفس الوقت: الطريقة التي تعمل بها إدارة عمليات حفظ السلام، والطريقة التي نمول بها عمليات حفظ السلام.

فيما يتعلق بالتمويل، نضطلع بأعمال هامة في اللجنة الخامسة وغيرها لكي نجعل جدول الأنصبة عادلا وحديثا وأكثر إنصافا. ونحن نحرز تقدما، وإن كان بطيئا، ولكنني واثق من أننا سنتوصل إلى حل عادل في هذا العام. والمسألة الأخرى هي كيفية إصلاح عمليات حفظ السلام. إن فريق الأمين العام المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، الذي يقوده السفير الإبراهيمي بكل اقتدار، يقدم مسودة عملية لكيفية الاضطلاع بذلك. ويذكرنا التقرير بأن حفظ السلام التابع للأمم المتحدة يعتمد، ربما أكثر من أية وظيفة أخرى للأمم المتحدة، على مشاركة جميع الأطراف المعنية معا بهدف مشترك. الأمر هكذا ببساطة. ينبغي لنا جميعا أن نعمل معا، ويجب علينا جميعا أن نضطلع بنصيبنا العادل. وما لم نتشاطر جميعا الإرادة السياسية لإنجاح حفظ السلام، فلن يحقق أي قدر من التغييرات الهيكلية تغيرا نحو الأحسن.

والتقرير المطروح أمامنا يبعث برسالة واضحة بأن مجلس الأمن على استعداد للاضطلاع بدوره. وقد اتخذنا كثيرا من القرارات في هذه الوثيقة. وكلها تتشاطر موضوعا مشتركا – وهو أن إنقاذ حفظ السلام مسؤولية مشتركة تعتمد علينا جميعا ونحن نعمل معا. وبصفة خاصة، فإن قرار اليوم يقدم لنا مسارا نسلكه لكي نفي بمسؤوليتنا عن وضع ولايات واضحة، يمكن أن يعول عليه وتنفيذها، وتبين النواحي الواقعية في الميدان، ومدى توفر الموارد. والمجلس ينفذ بالفعل تعهدا بتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بأفراد. ويقع هذا في لب المسار الذي نسلكه، وسيكون سر نجاحنا، إلى جانب عزمنا على ترسيخ ولاياتنا على النصائح الصريحة والدقيقة والمفصلة. وعندما نقرر إيفاد حفظة السلام في بعثة، فإن هذا القرار يؤكد حاجتهم إلى القدرة على العمل، وعلى رد الفعل عند الضرورة لكي نضمن أن يحققوا أهداف البعثة بنجاح.

لقد قلنا مرارا وتكرارا إن النشر السريع لعمليات حفظ السلام أمر ضروري، ونعطي اليوم معنى ملموسا لهذا التطلع الذي نذكره كثيرا، بدعوة جميع الأطراف المعنية إلى بذل الجهود للوفاء بمواعيد معينة، وبالترحيب بمقترحات الإبراهيمي بتحسين قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع، بما في ذلك من خلال نظام الترتيبات الاحتياطية.

ما زال أمامنا الكثير الذي يجب الاضطلاع به. وقد أدرك الأمين العام ذلك عندما أخذ بزمام مبادرة إنشاء فريق الإبراهيمي. وقد أظهر الآن قيادة وعزما حقيقيين بتقديم خطة للتنفيذ العملي وحالة قوية لطلب الموارد الطارئة تنفيذا لتوصيات الإبراهيمي. وعلينا التزام بالاستجابة البنَّاءة. ويجب علينا، على الأقل، أن نضمن بنهاية هذا العام استمرار توفر الموارد التي تحتاج إليها الأمم المتحدة – وبخاصة لتخطيط ودعم وإدارة وظائفها الحيوية العسكرية والعملياتية والمتصلة بالشرطة المدنية.

لا شك في أن المهمة التي تنتظرنا صعبة بقدر ما هي هامة. ولا يمكن إحراز التقدم إلا إذا اضطلعنا بأكثر من الإدلاء بالبيانات. كثيرا ما تكون الحالة بالنسبة للأفراد في مناطق الصراع مسألة حياة أو موت. وكلما طال فشل الأمم المتحدة في الارتقاء إلى مستوى قدراتها وسماحها بإبقاء أوجه القصور في حفظ السلام، طالت معاناة الأبرياء، وتضخم خطر تحويل الصراع الذي يمكن السيطرة عليه إلى أزمة متأصلة، مما يشكل مخاطر أكبر وتكلفة أكثر يتحملها المجتمع الدولي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): من مسؤوليات مجلس الأمن أن يتمكن من اتخاذ إجراء بشأن تقرير فريق الإبراهيمي أثناء فترة معقولة. والفريق العامل التابع للمجلس يستحق تقديرنا الكامل لعمله الدؤوب. ونتقدم بالشكر الخاص للسفير كيرتيس وارد على قيادته المتمكنة في تقديم نص متسق لنا. والاتفاق العريض الذي تم التوصل إليه بشأن التوصيات يوضح التزامنا المشترك بإصلاح عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

لقد اتخذنا الآن قرارا ستكون له آثار بعيدة المدى. وكان وفد بلادي يفضل أن يدلي بهذا البيان قبل اتخاذ إجراء بشأن القرار. ولكننا نعتقد أنه كان هناك توافق في الآراء على الإدلاء بالبيانات بعد ذلك. والنص المرفق بهذا القرار يتضمن قرارات ذات أهمية حاسمة تؤثر على مستقبل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

لقد لاحظنا كثيرا من التحذيرات والشروط في النص المطروح أمامنا. كما أضيفت فقرات عن مذهب حفظ السلام واستراتيجيته. ولدينا تحفظات على هذه المفاهيم الجديدة، التي تتطلب المزيد من الاستفاضة. وتؤمن بنغلاديش إيمانا راسخا بأن القرار ينبغي أن يكون مدعما لعمليات

حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، لا أداة تقيد إجراءات المجلس في صون السلم والأمن.

ويسعدنا أن المجلس عازم على إعطاء عمليات حفظ السلام ولايات واضحة، يمكن التعويل عليها، ويمكن تحقيقها، كما أوصى بذلك تقرير الإبراهيمي. وأولها قضية الوضوح. إن الافتقار إلى الوضوح في الولايات لا يرجع إلى أن المجلس يفتقر إلى القدرة اللغوية، بل إلى ما قد يسمى بـ ''طغيان توافق الآراء''. فعندما كان الخيار أمام المجلس عدم اتخاذ إجراء أو القبول بتوافق ضعيف في الآراء؛ فإنه كثيرا ما لجأ إلى اعتماد ولايات غير واضحة ومبهمة على نحو خطير. وهذا يثير توقعات المدنيين والأطراف، لكنه يضع حفظة السلام في مواقف خطرة، ويثير مشاكل بشأن القيادة والتحكم. ونرجو أن يتمكن أعضاء المجلس باتخاذ هذا القرار، من تجنب ولايات كهذه مستقبلا.

العنصر الثاني هو المصداقية. والمصداقية رهن بقدرة الردع المتوافرة للقوات التي نضعها في الميدان. وتتوقف المصداقية أيضا على التزام جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وينبغي أن يكون شاغلنا المشترك مصداقية عمليات حفظ السلام، وليس الموقع الجغرافي لحالة معينة من حالات الصراع.

العنصر الثالث هو القابلية للتحقيق. ونرى أن الولايات ينبغي أن تكون واقعية. ولكن الواقعية في الوقت ذاته يجب ألا تعني تخلّي المجلس عن مسؤوليته. وينبغي أن يضطلع من خلال الأعمال بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق. ويتعيّن علينا أن نجعل الهدف من حفظ السلام قابلا للتحقيق، وليس العكس، أي ينبغي أن تكون استجابة المجلس وفقا لما يقتضيه الوضع.

ومن دواعي سعادتنا أن المجلس يسلم بخطورة مسألة فجوة الالتزام. ويوصي فريق الإبراهيمي بترك قرارات المجلس على هيئة مشاريع إلى أن يتوافر التزام ثابت بتوفير القوات. وتم الاتفاق تمشيا مع تلك التوصية على منح الأمين العام ولاية للتخطيط لأي عملية من عمليات حفظ السلام قبل الترخيص بها. ولا يحل هذا النهج مشكلة توافر القوات. ونرى أن فجوة الالتزام تمثل مشكلة موضوعية ومن ثم لا يمكن حلها عن طريق التكييف أو الابتكار على الصعيد الإجرائي.

وتنص المادة ٤٣ من الميثاق على أن يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناء على طلبه، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات، ومن ذلك حق المرور. ومن الواضح أن على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الأعضاء الدائمون في المجلس، التزاما رسميا بتزويد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بجملة أمور من بينها الجنود.

وكما أظهر تقرير لجنة التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، أي تقرير كارلسون، (S/1999/1257، المرفق) بجلاء أمام ضمير المجتمع الدولي، لم يكن في استطاعة الأمين العام أن يجمع في خلال شهرين من الالتماس الدؤوب أكثر من ٥٥٠ جنديا: أي عُشر القوة المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا. وجاء في التقرير أن بعض البلدان أظهرت استعدادا للمساهمة ولكنها كانت تفتقر إلى المعدات والتمويل.

لقد ركزنا على ضرورة توفير قوات جيدة من حيث التجهيز والتدريب والإعداد النفسي من أجل نجاح عمليات حفظ السلام. ونتساءل من أين تأتي هذه القوات إذا لم نسهم جميعنا فيها. ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن الطبيعي

أن تتحمل الدول التي لها الكلمة الأخيرة في أي قرار يتعلق بعمليات حفظ السلام المسؤوليات والالتزامات التي تتفق مع صلاحياتها وامتيازاتها.

لقد دفع سحب الوحدات الأردنية من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الأمين العام لتوجيه سؤال خطير للغاية، حيث سأل:

”هل يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ قرارات تتطلب منا وزْع قوات في الوقت الذي يمتنع أعضاء المجلس ذاته عن عمل أي شيء، وبخاصة البلدان الكبرى التي لديها قوات كبيرة؟“. (النشرة الصحفية SG/SM/7600، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

لقد شهد العالم في الأعوام الأخيرة اتجاها تنازليا في إشراك الدول لقواتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ورغم سريان هذا الالتزام بغض النظر عن الموقع الجغرافي لأي صراع معين، فإن غيابها عن بعض عمليات حفظ السلام الرئيسية التابعة للأمم المتحدة أثار تساؤلات متزايدة. وينبغي وقف ذلك الاتجاه إذا أردنا تعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين.

وكان ذلك هدف بنغلاديش من اقتراحها إضافة فقرة تتعرض لفجوة الالتزام إلى النص الذي اعتمده المجلس لتوه. فاقترحنا أن يسلم المجلس بأن من الأهمية بمكان، لسد فجوة الالتزام، وتيسير الوزع السريع، ومواصلة تعزيز الفعالية الميدانية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أن تأتي المساهمة بالقوات من الدول الأعضاء التي تملك أكبر القدرات والوسائل، لا سيما من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. واقترحنا في ذلك السياق أن يوافق كل من الأعضاء الدائمين على توفير ما نسبته ٥ في المائة من القوات على الأقل، أو أي نسبة أخرى يُتفق عليها، في كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن شأن هذه المساهمة الرمزية، بالإضافة إلى تعزيزها قدرة العمليات، أن تبرهن على أن المجتمع الدولي بأسره يساند بقوته المتحدة كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتجلى في اقتراح بنغلاديش آراء قسم هام من عموم أعضاء المنظمة. وكان من شأن اعتماده أن يخدم مصلحة الأعضاء الدائمين، والأشخاص المتضررين من جراء الحروب والصراعات، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفة عامة.

ومن دواعي الأسف أنه لم يتسن إدراج هذا الاقتراح، لما لقيه من معارضة الأعضاء الدائمين في المجلس. ويسلّم تقرير الأمين العام عن التنفيذ أيضا بضرورة اشتراك جميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول التي لديها أعظم القدرات والإمكانيات، بقسط من المسؤولية. ومع أننا استجبنا لتحقيق توافق في الآراء، لإتاحة اتخاذ القرار الحالي خلال فترة معقولة من الوقت، تظل هذه المسألة بالنسبة لنا وبالنسبة لكثير غيرنا في انتظار البت فيها.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى مسألة الإحاطات الإعلامية للأمانة العامة. يجب أن يتمتع المجلس بالقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة. وينبغي أن تستند مشورة الأمانة العامة إلى تقييم موضوعي للوضع. وينبغي أن تأخذ الإحاطات الإعلامية بعين الاعتبار الطابع المتطور للمسائل وأهميتها حتى يتخذ المجلس الإجراء المناسب.

وقد أيدت بنغلاديش بقوة التركيز على الإحاطات الإعلامية المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية. وعندما كنا عاكفين على مناقشات المجلس بشأن إجراءات المساعدة الإنسانية في آذار/مارس من هذا العام، استرعت انتباهنا الحاجة الماسة إلى توثيق التشاور بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة حفظ السلام بالأمانة العامة وبين مكاتب ووكالات المساعدات الإنسانية.

وقد شجع تقرير كارلسون على مشاركة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وحيثما يقتضي الأمر مشاركة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بشكل مباشر في المشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته. ومن دواعي الأسف أن النص على ذلك لم يحظ بتوافق الآراء عندما اقترحت بنغلاديش إدراجه. بيد أننا نأمل أن يتوافر لدى جميع المعنيين فهم واضح لما يُنتظر من الإحاطات الإعلامية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية.

أما الإحاطات الإعلامية التي يقدمها المستشار العسكري للأمم المتحدة وقادة القوات فإضافة جديدة. ونثني على كندا لأخذها زمام المبادرة في إدراج هذه الممارسة. وقد وجدنا هذه الإحاطات الإعلامية مفيدة للغاية.

وفيما يتجاوز جميع الأحكام المتعلقة بالإحاطات الإعلامية دعونا نتذكر توصية الإبراهيمي بأنه ”يجب على الأمانة العامة أن تبلغ مجلس الأمن بما يحتاج لمعرفته، لا بما يريد أن يسمع“ (الفقرة ٦٤). والواقع أن الأمانة العامة يجب ألا تضع افتراضات بشأن توجهات مجلس الأمن إلا بعد أن يكون أعضاؤه الخمسة عشر قد اجتمعوا وناقشوا الموقف المعني.

ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة زيادة التنسيق فيما بين مختلف عناصر البعثات. وقد رأينا ضرورة التنسيق الفعال في الميدان في سيراليون خلال بعثتنا إلى تلك المنطقة مؤخرا.

وإذا انتقلنا إلى مسألة التشاور مع البلدان التي تسهم بقوات، دعوني أقول إننا نؤيد بقوة قرار عقد اجتماعات خاصة بين المجلس وبين البلدان المساهمة بقوات في مختلف مراحل أي عملية من عمليات حفظ السلام: في بدايتها؛ وأثناء تنفيذها؛ وفي خلال تغيير ولايتها وتجديدها وإنجازها؛ وعلى وجه الخصوص في حالة التدهور السريع في الموقف. ونفهم أن هذه الاجتماعات ستكون على النحو الذي اتُبع في الاجتماع بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه المشاورات، مهما كانت أحكام النظام الداخلي المؤقت للمجلس، لا يجوز أن تتخذ شكل الاجتماعات التقليدية للدول المساهمة بقوات ولا الاجتماعات الرسمية الخاصة في قاعة المجلس. بل ينبغي أن تتخذ شكلا يتيح تبادل الآراء بحرية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وأن تشمل الإحاطات الإعلامية الموضوعية اللازمة.

ومما يسعدنا أن يجدد المجلس التزامه بتعزيز قدرات الأمم المتحدة للنشر السريع ودعمه لنظام الترتيبات الاحتياطية. ويتعين لهذا الغرض إنشاء الأجهزة المناسبة في إدارة عمليات حفظ السلام.

ومن الضروري أن يواصل المجلس التركيز على منع الصراعات. والتصدي للأسباب الجذرية للصراعات هو بمثابة لب عملية صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يلقى بناء السلام فيما بعد الصراع كل اهتمامنا في سياق هذه العملية المتصلة.

إننا نرحب بالتركيز على حماية المدنيين، وبخاصة النساء، والأطفال باعتبارهم أكثر السكان ضعفا. وكما أبرزت رئيسة وزراء بنغلاديش في مؤتمر قمة مجلس الأمن، فإن السلم والأمن ينبغي أن يدركا أيضا من زاوية الأمن الإنساني.

إن تدريب حفظة السلم بدأ يحظى بالاهتمام الذي يستحقه في ما نقوم به. والتدريب المتصل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز له أهمية كبرى. ونؤكد أيضا أهمية التدريب المتعلق بالمنظور الجنساني، على النحو الذي دُعي إليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. والدروس المستفادة من تيمور الشرقية وكوسوفو

ينبغي دراستها في وضع مبادئ توجيهية للإدارات الانتقالية التي تديرها الأمم المتحدة مستقبلا.

أخيرا، ينبغي أن نعترف بأن التنفيذ الفعال للقرارات والتوصيات الأساسية، مثل تعزيز قدرة إدارة عمليات حفظ السلام، سيتطلب موارد إضافية. وقد قدم الأمين العام تقييما للآثار المالية. وبينما سندرس هذا التقييم، نعتقد أننا لا يمكننا أن نلتزم التزاما جادا بتنفيذ القرار في وقت تظل فيه ميزانية الأمم المتحدة مجمدة. ونعتقد أيضا، أن مسألة جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، وهو مجال آخر من مجالات اختصاص الجمعية العامة، هامة في سياق عملنا اليوم. إن جدول الأنصبة الراهن قديم وبحاجة إلى مراجعة عاجلة. ومعدل تعويض البلدان المساهمة بقوات، وهو موضوع مطروح منذ سنوات أيضا، بحاجة إلى تنقيح.

في الختام، نود أن نبرز أن قرار المجلس اليوم يمثل عملية متابعة لمؤتمر قمة مجلس الأمن التاريخي الثاني. وهو مستلهم من التزام رؤساء دولنا أو حكوماتنا الرسمي. وينبغي أن نكفل ترجمة كلمات النص إلى عمل ينفذ في وقت مبكر.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد الفرنسي بإقرار مجلس الأمن اليوم لقرار يعبر عن التزامنا بتعزيز قدرة حفظ السلام بالأمم المتحدة. لقد اتخذنا اليوم عددا من القرارات التي ستمكّن المجلس من القيام بدوره الكامل في تنفيذ التوصيات الهامة في تقرير الإبراهيمي.

إن لمجلس الأمن حقا دورا أوليا يقوم به في صيانة السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، فإن مسؤوليته عن تنفيذ الإصلاحات المقترحة أساسية. والعمل الذي اضطلعنا به بنجاح في هذا الصدد، تحت رئاسة السفير وارد، يوفر استجابات محددة جديدة للتوقعات المبينة في تقرير الإبراهيمي.

أود، بصفة خاصة، أن أسلط الضوء في عملنا على كل ما يتصل بتعزيز مشاورات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات – وهي عملية يجب استخدامها والحفاظ عليها في جميع مراحل الإعداد وحتى القيام الناجح بالولاية الموكولة إلى أية عملية لحفظ السلام.

إن فرنسا ستبقى تساهم مساهمة نشطة في عمليات حفظ السلام، وعلى الأخص بإرسال أفراد شرطة وخبراء عسكريين ومدنيين ودعم تشكيل فرق، أفريقية أساسا، وإمدادها بالمعدات، وتوفير الدعم السوقي والمالي. وهذا الإسهام كانت له أحيانا في الماضي آثار مأساوية. وأفكر الآن في الجنود الـ ٦٥ الذين قتلوا أثناء الخدمة في قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة. لقد أسهم بلدي – وسيواصل إسهامه – في عمليات أخرى يأذن بها مجلس الأمن، كما هو الحال بالنسبة للبوسنة وكوسوفو اليوم.

أود أن أذكر أيضا أن السيد فيدرين، عندما تكلم في الجمعية العامة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، في شهر أيلول/سبتمبر، أشار إلى مشاريع أوروبية ترمي إلى تعزيز قدرات الأمن والدفاع وإدارة الأزمات واستكمالها بحلول ٢٠٠٣. والواقع أن الاتحاد الأوروبي أعد قوات أمنية تتألف من حوالي ٠٠٠ ٦٠ جندي و ٠٠٠ ٥ شرطي. وهذه القدرات ستتاح في الوقت المناسب في إطار ولاية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو أية عملية يأذن بها مجلس الأمن.

اليوم، استجاب مجلس الأمن، في نظرنا، للنداء الذي وجهه رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا فيما يتعلق بالإصلاحات التي طلب تقرير الإبراهيمي إجراءها.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أثني على الفريق العامل للجهد التعاوني الملحوظ والنهج البناء اللذين اتبعهما للقيام بهذه المهمة

الصعبة. وأود بشكل خاص أن أهنئ وأشكر رئيسنا، السفير وارد، الذي مكنت مهاراته وخبرته وحكمته الفريق من وضع مجموعة من التدابير التي ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها على القيام بعمليات سلام فعالة. والعمل الذي تحقق هنا اليوم هو أيضا شهادة على وجاهة إنشاء الأمين العام للفريق ولجهود الفريق نفسه أيضا. ونحن نثني مرة أخرى على الأمين العام لاتخاذ هذه المبادرة وعلى السفير الأخضر الإبراهيمي لوضع هذا التقرير الممتاز.

إن العمل الذي حققناه يضفي مضمونا على الآمال العريضة المعرب عنها في مؤتمر قمة الألفية. وعزم الفريق على العمل لتحقيق هدف مشترك عملي مكّنه من مناقشة ووضع إطار واقعي عملي لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام.

المرفق بالقرار هو مرجعنا للتدابير التي تركز ليس فقط على السياسات والاستراتيجية، بل على شيء أكثر أهمية هو المجالات التشغيلية والتنظيمية المطلوبة. وهذا يشتمل على الولايات والنظرية وتحليل المعلومات والانتشار السريع ومنع الصراعات وبناء السلام والإدارة المدنية الانتقالية.

(تكلم بالفرنسية)

نود أن نشدد على بعض التوصيات الخاصة التي تتسق مع الشواغل الكندية الطويلة الأجل. وهذه تتضمن ضرورة تحديد ولايات واضحة قابلة للتحقيق، ومواءمة الولايات مع موارد مناسبة، والانتشار السريع. ونحن ممتنون إذ نلاحظ أن هذه الأولويات يجري تناولها الآن وأن الوثيقة تشمل أحكاما شاملة لحماية المدنيين المتأثرين.

وكندا تولي اهتماما خاصا لقيام المجلس بإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبشرطة مدنية في كل مرحلة من مراحل تطوير وتوسيع أية بعثة لحفظ السلام على النحو الذي بينته الفقرتان ١٥ و ١٦ من المرفق. وهذا أساسي لضمان المشاركة المستمرة لهذه البلدان على الصعيدين العسكري والسياسي على حد سواء. ونعتقد أيضا أن من المهم بشكل حيوي أن يتلقى المجلس المشورة العسكرية في الوقت المناسب عندما ينظر في تشكيل قوة لحفظ سلام من الأطراف ذات الصلة المباشرة بالبعد العسكري لأي بعثة لحفظ السلام. ولذلك نرحب بالمطالبة بإعداد إحاطات إعلامية عسكرية منتظمة من الأمانة العامة، أو من قائد القوة أو من المستشار العسكري.

في الختام، تود كندا، مرة أخرى، أن تشكر الفريق العامل لجهوده التي تتسم بالتعاون في وضع هذا الإطار الشامل لحفظ السلام، الذي سيعمل المجلس فيه. وهذه هي الخطوات الأولى البالغة الأهمية في تنفيذ التقرير. ونحن نعرب عن تأييدنا التام لهذا القرار.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يختتم مجلس الأمن اليوم مرحلة هامة من عمله. لقد درس المجلس بعناية التوصيات التي تقع في إطار اختصاصه – أعني التوصيات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، تقرير الإبراهيمي. وهكذا، فإن واحدا من التوجيهات التي وجهت إلينا من اجتماع مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية، الذي عقد مؤخرا، قد توبع ونفذ.

ونود أن نعرب عن شكرنا الخاص لرئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المنشأ لهذا الغرض، وهو نائب الممثل الدائم لجامايكا، السفير كيرتيس وارد، لقيادته القديرة الفعالة للعمل. ونود أيضا أن ننوه بالنهج البناء الذي أبداه أعضاء الفريق في السعي إلى صياغة مقبولة بشكل عام من جانب الفريق. ونتوقع أن تتخلل النغمة السائدة الآن الأعمال الأخرى في هذا المجال.

ونـرى أن الوثيقـة لـن تكـون بمثابـة المرشـد الجيـد لأعمال المجلس الخاصة بحفظ السلام فحسب، وإنما سينظر فيها الدول الأعضاء أيضا، على النحو الواجب. ومما له أهمية أن مجلس الأمن قد اضطلع بمهمة إنشاء ولايات واضحة ومحددة وبعمل متعمق ولكنه سريع بشأن جميع المسائل المتعلقة بكيفية الإعداد لنشر عمليات حفظ السلام. ومرة أخرى، جرى التأكيد على الدور الهام الذي اضطلعت به بعثات مجلس الأمن الخاصة إلى بؤر التوتر الساخنة.

ونـرى أن الأحكـام المتعلقـة بالحاجـة إلى إجـراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات لهي دليل واضح على استعداد المجلس للنظر في آراء الدول التي تقدم إسهاما حقيقيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

والآن وبعد اتخاذ القرار المتعلق بتقرير الإبراهيمـي، فإننا ندخل مرحلة لها أهمية مماثلة وهي مرحلة تنفيذ القرارات التي اتفق عليها. ويتصل ذلك، ضمن جملة أمور، بالفقرة التي اقترحها الاتحاد الروسي وبمقتضاها يضطلع المجلس بالنظر في استخدام لجنة الأركان العسكرية كأحد أساليب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صنع السلام. وفي اعتقادنا أن هذا النهج من شأنه الحفاظ على التوازن في توزيع المسؤوليات بين الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة.

ونعتقد أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة تنص على إيجاد نظام واضح لاستخدام الإمكانات العسكرية والتحليلية للدول الأعضاء في مجلس الأمن في مختلف مراحل أنشطة حفظ السلام. وبهذه الطريقة تستطيع الدول الأعضاء ممارسة حقها لا في اتخاذ قرارات سياسية فحسب، وإنما أيضا في بحث المكونات العسكرية لهذه القرارات، ومن ثم تصبح البلدان التي توفر فرقا عسكرية، والممثلة في مجلس الأمـن، قادرة على طمأنة شواغلها تماما. وسيعرض الوفد الروسي آراءه بخصوص هذا الموضوع، ونتوقع أن تحظى تلك الآراء بمزيد من المناقشات البناءة.

وختاما أكرر التأكيد على استعدادنا التام للمشاركة الكاملـة في مناقشـة وتنفيـذ التوصيـات الـواردة في تقريـر الإبراهيمي.

الآنسة موغليا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إننا نشارك في صنع قرار في مرحلة حاسمة من تاريخ عمليات حفظ السلام. وقد أدرك المجتمع الدولي في كثير من المرات أن صون السلم والأمـن الدوليين هـو مهمـة أساسية لهـذه المنظمة. ومما يؤسف له أننا عانينا من قصور نظام لم يكن قادرا على التكيف مع الواقع. ووجدنا هذا الواقع يغلبنا في مناسبات متعددة. وأقبل جيل جديد من الصراعات فوجد أن استعدادنا لضمان السلم كان واهيا، بل وأجبرنا على محاولة إحلال السلم في ظل ظروف معاكسة.

وقد تعلمنا من تجاربنا الماضية. وكانت مبادرة الأمين العام بتشكيل فريق من الخبراء لدراسة أسباب هذه الأخطاء مبـادرة حكيمـة. وقـدم فريـق الإبراهيمـي تشـخيصا دقيقـا وصاغ حلولا محددة لمشاكل واقعية.

واستجاب مجلس الأمن لتلك المبادرة. فالقرار الذي اتخذناه اليوم يتضمـن كمرفـق وثيقـة هـي ثمـرة للمـداولات المكثفـة والمنقحـة للفريـق العـامل الـذي أنشـأه المجلـس لهـذا الغرض. وأود أن أشكر السفير وارد، ممثل جامايكا، بصفة خاصة على تفانيه وعلى قيادته الرائعة لذلك الفريق العامل.

ونحن نـدرك أننا في المرحلة الأولى من عملية طويلة الأجل. وقبل أشهر معدودة فحسب، أعلنت الأرجنتين في هـذا المجلـس ذاتـه، أن علينـا أن نسـتفيد مـن هـذه المرحلـة التاريخية المؤاتية لإحـراز التقـدم فيمـا يتعلـق بتحسـين نظـام عمليـات حفـظ السـلام. ويسـعدنا اليـوم أن نشـهد النتـائج الأولى التي أثمرتها إرادة سياسية مشتركة.

وإننا مقتنعون بأن النجاح في تنفيذ التقرير تكمن جذوره في إرادة الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تترجم، على سبيل المثال، في صورة قرار يزود المنظمة بالموارد البشرية والمالية التي تلزمها للوفاء بمسؤولياتها تجاه حفظ السلام. ودون التزام حقيقي من جانب الأعضاء، لن تتمكن الأمم المتحدة من المضي قدما للاضطلاع بمهامها الأساسية بموجب الميثاق.

وانطلاقا من هذا الاقتناع، شاركت الأرجنتين في هذه العملية سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، من خلال المشاركة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

وبعد هذا التوضيح، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض التوصيات التي يعلق عليها بلدي أهمية أساسية.

إن حفظ السلام هو مسؤولية الجميع. وقد يؤدي ضعف المساهمة الملموسة من الدول الأعضاء الأكثر قدرة من حيث الموارد والإمكانيات، إلى إيجاد أثر رادع على البلدان الأخرى المساهمة بقوات، التي غالبا ما تبذل جهودا أكبر للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها تجاه المنظمة. وتؤدي جميع المبادرات الموجهة إلى الحصول على التزام أقوى من الدول الأكثر قدرة إلى اجتذاب البلدان ذات الموارد المتوسطة مثل بلدي، التي قد تفكر في زيادة أو تنويع مساهماتها في إطار المظلة الحمائية التي توفرها الدول السابق الإشارة إليها. ومن الواضح أن المشاركة الأكبر من تلك الدول ستؤدي إلى إحداث تحسينات ملموسة، في الجوانب السوقية، وفي تحقيق الأمن في الميدان على سبيل المثال.

ويسرنا أن المجلس يدرك أهمية تحسين الآلية القائمة للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، وأنه في سبيله لتنفيذ اقتراحات محددة في هذا الصدد. وينبغي أن تكون الرسالة الموجهة إلى تلك المجموعة من البلدان واضحة. ونحن بحاجة إلى الإبقاء على خط مفتوح للاتصالات المتبادلة وعقد اجتماعات تفاعلية يمكن لتلك البلدان التعبير فيها عن شواغلها ومصالحها. وينطوي تعزيز العملية الاستشارية على تيسير المشاركة في المشاورات من ناحية، وزيادة عدد الفرص المتاحة لإجراء تلك المشاورات من ناحية أخرى. ونلاحظ مع الارتياح أن الوثيقة تتضمن فكرة مفادها أن تلك المشاورات يمكن أن تجري أيضا بناء على مبادرة من البلدان ذاتها المساهمة بقوات وأن النظر جار في مجموعة واسعة النطاق من المناسبات التي تقتضي إجراء هذه المشاورات.

وفي رأينا، أن الحاجة لوضع قواعد راسخة للمشاركة، كانت من بين أكثر المسائل حساسية لدى إعداد الوثيقة. وختاما، فإننا ندرك أن الإطار العام، أي الأساس القانوني لاتخاذ إجراءات في الميدان، مستمد من ذات الولاية المخولة للبعثة. وعندما تحدد تلك الولاية، يجب أن توضع قواعد المشاركة وفقا لأهداف البعثة، مع أخذ الظروف التي تحيط بأي صراع في الحسبان بصفة خاصة.

ولا يمكننا أن نتفادى ربط هذه المسألة بالحاجة إلى تزويد قوات الأمم المتحدة بالقدرة على الردع التي تتيح لها القيام بمهامها. إلا أن إبراز ذلك التأكيد تكتنفه الشكوك.

وفي هذا السياق، نشاطر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جيهينو، وجهات النظر التي أعرب عنها عندما عرض تقريره على اللجنة الرابعة قبل أيام قليلة. فلقد قال إن حفظ السلام يعني صنع السلام وليس شن الحرب. ولكن هناك فرق دقيق جدا بين حفظ السلام القائم على أساس قدرة ردع موثوق بها، وبين شن الحرب. وانتهى وكيل الأمين العام جيهينو إلى أن التحدي يتمثل في نشر عمليات لها قدرة موثوق بها تظل مخلصة للمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

إن الحاجة إلى قوات مجهزة تجهيزا جيدا ومدربة تدريبا حسنا لا تنفصل عن الحاجة إلى قدرتها على الردع. وفي مناسبات كثيرة أكدت الأرجنتين من جديد أن هذا هو المكون الرئيسي الذي يسهم في نجاح أية عملية. ويؤكد مرفق القرار على أنه من المهم أن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة التي تضمن تدريب قواتها، ويركز على أهمية التعاون الدولي. وأود أن أذكر بأنه خلال مؤتمر قمة الألفية قدمت بلادي إلى الأمم المتحدة المركزين القائمين لديها لتدريب الأفراد العسكريين وقوات الأمن. وإمكانية وجود قوات ذات معايير تدريب متسقة ستساعد بالتأكيد في تحسين قيادة هذه القوات في الميدان وفي زيادة فاعليتها إلى أقصى حد ممكن.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد أننا نشعر بقلق مستمر إزاء الظروف الأمنية السائدة في الميدان. ولسوء الطالع تبين لنا الأحداث الأخيرة أن الأفراد يواجهون حالات متزايدة الخطورة. ونحتاج في مرحلة الإعداد للبعثة إلى اتخاذ تدابير أمنية احتياطية، ونؤيد التوصية الواردة في مرفق القرار والتي تمكن البلدان المشاركة بقوات من أن تطلب عقد جلسة سرية مع مجلس الأمن في حالة حدوث تدهور غير متوقع للظروف في الميدان من شأنه تهديد أمن قواتها.

وخلال مؤتمر قمة الألفية، أكد الرئيس دي لاروا من جديد التزام الأرجنتين بمواصلة المشاركة في عمليات حفظ السلام التي ينشئها مجلس الأمن. ونأمل ألا تضمحل الإرادة السياسية التي مكنتنا من اتخاذ هذا القرار وأن تسمح لنا بمتابعة هذه العملية حتى يمكن للأمم المتحدة أن تعزز مصداقيتها في تنفيذ هذه المهمة الأساسية. وما دامت هذه المنظمة قادرة على الاستمرار في ضمان السلم والأمن الدوليين فإننا سنكون نعمل لصالح جميع شعوب العالم.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نظرا لضيق الوقت سأختصر ملاحظاتي؛ وقد جرى توزيع النص الكامل لبياني.

القرار الذي اتخذناه اليوم يحدد مسار عمل المجلس في المستقبل، وثمة ثلاثة جوانب في المرفق لها أهمية خاصة. أولا، أنه يتضمن التزاما بإسناد ولايات واضحة لعمليات حفظ السلام – فعلى سبيل المثال، تقديم المستشار العسكري مزيدا من الإحاطات الإعلامية الدورية، وتعزيز نظام التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، ومشاركة الأمم المتحدة بشكل أكبر في المفاوضات الخاصة باتفاقات السلم، وكلها أمور أساسية.

وثانيا، سيؤدي هذا القرار إلى زيادة فاعلية عمليات حفظ السلام في الموقع. فالنشر السريع والتشكيل الفعال للبعثة يمكنهما أن يؤديا إلى تأثير هائل في ضمان سلم هش.

وثالثا، توضح الوثيقة أن دورنا في المحافظة على السلم والأمن الدوليين لا يمكن تحديده بشكل ضيق. فيجب أن يكون لدى الأمم المتحدة إمكانية اللجوء إلى مجموعة فعالة من الأدوات لمنع الصراعات، ويجب أن تكون قادرة على تنفيذ استراتيجيات منسقة لبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

هذا القرار يمثل خطوة أولى. فهو يضع مجموعة من التدابير العملية في عبارات واضحة ودقيقة. ونهنئ السفير وارد الذي قاد الفريق العامل إلى هذه النتيجة الممتازة. بيد أن هذه هي مجرد البداية. ونحن في مجلس الأمن نتحمل المسؤولية عن ضمان اتباع المسار الذي يمثله هذا القرار في عملنا اليومي. ومجلس الأمن ليس إلا أحد الأطراف التي ينبغي أن تقوم بعمل واضح وحاسم بغية تنفيذ تقرير الإبراهيمي على نحو سليم. والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ذاتها، تشارك بالفعل ويجب أن تتحرك بسرعة إلى مرحلة التنفيذ.

ويجب على الدول الأعضاء، بما في ذلك المملكة المتحدة، أن تنظر في إجراءاتها الداخلية حتى تضمن أن القوات العسكرية والشرطة المدنية يمكن نشرها بسرعة وأنها مدربة ومجهزة على نحو جيد. ولقد أعد الأمين العام بالفعل خطة عمل للتنفيذ في مجالات اختصاصه. ونثق بأنه سيتخذ تدابير حاسمة تضمن أن تكون الإجراءات في الأمانة العامة مبسطة، وأن يصبح التنسيق ظاهرة مؤسسية، وأن تتعزز نوعية الدعم والمشورة التي يمكن أن يقدمها المجلس إلى عمليات حفظ السلام في الميدان.

وأشار الممثل الدائم لبنغلاديش في وقت سابق إلى اقتراح وفده الذي يطلب إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يشاركوا في كل عمليات حفظ السلام. هذا البيان ينطوي على أن جميع الأعضاء الدائمين لا يفون بمسؤولياتهم فيما يتعلق بحفظ السلم. وإنني أرفض ذلك. ففي غضون العقد الماضي كانت المملكة المتحدة مشاركا رئيسيا في عمليات حفظ السلام، ووفرت القوات ورجال الشرطة وكذلك الموارد بكميات كبيرة وبدأت أنشطة التدريب بين الدول الأعضاء، وخاصة في أفريقيا. ونحن نكرس أيضا موارد ضخمة، وفي بعض الأحيان نقدم أرواح المواطنين البريطانيين في عمليات ترمي إلى إعمال السلم والأمن الدوليين أو دعمهما في ظل ظروف أكثر صعوبة من عمليات حفظ السلام التقليدية. ودعمنا لأهداف الأمم المتحدة في سيراليون دليل مستمر على ذلك. إننا نوافق على أن الذين لديهم قدرة أكبر يجب أن يساهموا على نحو نسبي. والمملكة المتحدة تفعل ذلك.

ولقد أبلغ رئيس وزراء بريطانيا، مؤتمر قمة الألفية أن تقرير الإبراهيمي صحيح وأنه ينبغي تنفيذه في غضون جدول زمني يستغرق ١٢ شهرا. ونحن مرة أخرى نهنئ الفريق على تحقيق تغيير ملموس في تفكيرنا. وينبغي أن يكون واضحا أن حفظ السلام أداة حيوية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومكون جوهري من عملنا على نطاق أوسع المتصف بالأولوية والمتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. ولصالح الجميع يجب أن نضمن على نحو جماعي الاستفادة من الفرصة التاريخية التي يوفرها تقرير الإبراهيمي من أجل استمرار عمليات حفظ السلام.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر السفير وارد، ممثل جامايكا، الذي تولى بنجاح رئاسة جلسات الفريق العامل وبذل جهودا لا حد لها لتحقيق توافق الآراء بشأن مشروع القرار في الفريق العامل. واليوم، وبناء على عمل الفريق العامل، توصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء على تعزيز عمليات حفظ السلام. وهذه خطوة هامة أولى نحو تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تضع الأسس للأعمال التالية في المستقبل. وفي الوقت الحالي هناك نداء واسع النطاق من الدول الأعضاء بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ومع ذلك، فإن ترجمة توافق الآراء من أجل تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى عمل، يحتاج منا جميعا أن نتخذ تدابير عملية وطيدة، وذلك لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

إن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتوقف في نهاية المطاف على ما إذا كانت العضوية الواسعة في الأمم المتحدة ترغب في التعهد بالتزامات سياسية دائمة وفي توفير الموارد والدعم على نحو كاف ويعتمد عليه. وإلا فإن الكلام عن تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لن يكون في النهاية سوى كلام أجوف.

ونحن نؤيد دائما التدابير الفعالة التي تستهدف التغلب على المشاكل التي تواجه عمليات حفظ السلام وتحسين وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام حتى

يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤولياته عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين على نحو أكثر نشاطا وفاعلية.

لهذه الأسباب نظرنا بجدية في التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الإبراهيمي وأيدناها بقوة. وآمل بإخلاص أن يتم تنفيذ تلك التوصيات الواقعية والمجدية في أقرب وقت ممكن.

ولكننا ندرك أيضا أن تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي عملية، وأن مسائل عديدة تحتاج إلى المزيد من البحث ولا يمكن أن تحل جميعها حلا كاملا في وثيقة واحدة أو حتى في عدة وثائق. ونحن على استعداد لمواصلة العمل على تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن تقرير الإبراهيمي الخاص بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويود وفد بلادي الإشادة بالسيد الإبراهيمي وأعضاء الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الوثيقة الهامة التي أعدوها. فهذه الوثيقة أثارت اهتماما خاصا في الأمم المتحدة نظرا لأهمية الموضوع الذي تتناوله وتقييمها المفيد لعمليات حفظ السلام ونطاق التوصيات التي تشملها لمعالجة أوجه القصور في النظام الحالي ولتلبية احتياجات عمليات السلام بشكل أفضل.

لقد أنشأ مجلس الأمن فريقا عاملا وكلفه درس تلك التوصيات التي تقع ضمن نطاق اختصاصات المجلس. وهذا النظر هو جزء من عملية مراجعة جماعية تتم داخل المنظمة وتشارك فيها الجمعية العامة والأمانة العامة، وبما يتماشى مع مسؤوليات كل منهما.

وأود أن أعرب في هذا الصدد عن عميق تقدير وفد بلادي للسفير وارد، ممثل جامايكا، على الكفاءة والعزيمة اللتين أظهرهما في إدارته لمداولات الفريق العامل. إن الوثيقة الهامة التي أقرها مجلس الأمن لتوه هي نتاج جهود عظيمة بذلت بروح من التعاون والمرونة.

لن أعلق على جميع أحكام هذه الوثيقة، ولكنني سأبدي بعض الملاحظات.

نود قبل كل شيء أن نؤكد على مدى أهمية الالتزام الصارم، من وجهة نظرنا، لعمليات حفظ السلام بالمقاصد والمبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة. إن احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لا غنى عنه في إطار جهود تشجيع السلم والأمن الدوليين.

إننا نتفق في الرأي على أن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام يتطلب، بالإضافة إلى الإرادة السياسية من الدول الأعضاء، إجراء تحسينات على هيكلها وإدارتها من أجل تكييفها مع الحقائق الواقعية الراهنة والتطورات الأخيرة. والموارد اللازمة هي أيضا مطلوبة. وعمليات حفظ السلام تتطلب وضوحا في التكليف والهدف والهياكل، وكذلك وسائل تمويل يعتمد عليها. وقبل أن يتم سحب إحدى مثل هذه البعثات، يتعين على الأمم المتحدة أن تضمن أن هدفها قد تم تحقيقه.

وإذا نظرنا في النشر السريع لعمليات حفظ السلام يجب أن ندرك أن الأمم المتحدة كانت بطيئة في نشرها في بعض الأحيان. ولقد فسر البعض هذا البطء بأنه مؤشر على عجزها في الاضطلاع بمسؤولياتها والوفاء بواجباتها فيما يتعلق بصراعات معينة. واتهم آخرون المنظمة بالانتقائية في التصدي للصراعات، حسب المناطق التي تقع فيها. ولكي نتفادى هذا النوع من الأوضاع، ينبغي إعطاء أولوية متساوية لصون السلم والأمن الدوليين في كل منطقة من مناطق العالم، مثلما أكد المجلس من جديد في القرار ١٣١٨

(٢٠٠٠) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.

والواضح أن حل المشكلات المتعلقة بالأعداد غير الكافية للقوات ونقص المعدات لعمليات حفظ السلام هي قضية أساسية في سياق العملية برمتها. هذه هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الدول التي تملك موارد وقدرات أكبر من غيرها.

وفريق الإبراهيمي شدد على فائدة إعطاء إطار مؤسسي للمشاورات بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات. وهذه التوصية هي في الحقيقة إحدى المطالب الرئيسية للدول المساهمة بقوات. والدول المساهمة بقوات تضطلع بدور لا غنى عنه في التنفيذ في مجال الولايات التي ينشئها مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام. ولقد أظهرت التجربة السابقة الحاجة إلى التحسين الكبير لنوعية المشاورات بين المجلس وتلك البلدان من أول بدء مرحلة التخطيط، عندما يتم التفكير في عمليات جديدة، وكذلك عبر طوال فترة العملية برمتها. وسوف تؤدي المشاورات المغلقة والمفيدة إلى تحسين فرص نجاح هذه العمليات.

ويوصي الفريق على نحو صحيح بانتهاج استراتيجيات أكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات. فمنع الصراعات، في حقيقة الأمر، له أولوية كبرى اليوم لدى المجتمع الدولي. ونحن نرى أنه يجب إعطاء اهتمام لا هاون فيه لأسباب الصراع الجذرية، وذلك طبقا للخصائص المحددة لكل حالة. وهذا يتطلب منهجا شاملا ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة أن تساهم فيه حسب صلاحياتها.

ويؤكد الفريق أيضا بكل اقتدار على أهمية صياغة استراتيجيات أفضل لبناء السلام، لأن السلام الدائم لا يمكن بناؤه إن لم يتم أيضا بالالتفات إلى جهود الإعمار. إننا نشارك الاعتقاد بأن السلم والتنمية مرتبطان بشدة. والفقر والتخلف الإنمائي هما من الأسباب الرئيسية للصراع، ولذلك فإن التزاما أكبر من المجتمع الدولي بتقليص الفقر في أنحاء العالم وتشجيع التنمية المستدامة لن يمثل خطوة نحو منع الصراعات فحسب، بل أيضا إسهاما في تعزيز السلام.

والعمل الذي قام به مجلس الأمن بشأن تقرير الإبراهيمي، وأدى إلى الوثيقة التي اعتمدناها لتونا، سوف يمثل بلا شك إسهاما هاما من المجلس في الجهود الجماعية المبذولة داخل الأمم المتحدة في البحث عن سبل لتعزيز قدرة المنظمة في مجال عمليات حفظ السلام.

السيد شهريل أفندي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تشارك ماليزيا تماما الرأي بأنه يجب على مجلس الأمن أن يقوم بمراجعة شاملة للتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي حول تحسين دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين السابقين لنشيد بفريق عمل مجلس الأمن المعني بتقرير الإبراهيمي، والذي يعمل تحت الإرشاد القدير والقيادة المتماسكة للسفير كيرتس وارد، ممثل جامايكا، وذلك على إتمامه لمهمته المحددة في الوقت المناسب.

ونأمل أن يحفز اتخاذ مجلس الأمن اليوم القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الأجهزة والهيئات الأخرى في هذه المنظمة على الإتمام المماثل لمداولاتها حول المجالات الواقعة ضمن حدود اختصاصها فيما يتعلق بتوصيات الفريق.

ونحن نوافق على أنه يجب على مجلس الأمن أن يقوم بدوره في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعمليات حفظ السلام اليوم، بعكس ما كانت عليه في الماضي، تواجه العديد من الظروف والتحديات المختلفة والصعبة للغاية. ولكي ننفذ قرارات المجلس بشأن هذه العمليات باحتراف وفعالية، يتعين علينا أن نسعى جاهدين لتجهيز هذه البعثات بالأدوات اللازمة.

والأزمة الراهنة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (يونامسيل) هي مثال صارخ على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك الدول التي تملك قدرات ووسائل أكبر من غيرها، بالإسهام بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب إيجاد السبل، وإيجادها بسرعة، لسد هذه الفجوة في الالتزام.

إن ماليزيا ترحب، ضمن جملة أمور، بالتزام المجلس بتعزيز النظام الحالي للمشاورات بدرجة كبيرة وذلك من خلال عقد اجتماعات خاصة مع الدول المساهمة بقوات. ونود أن نرى التنفيذ السريع للقرارات والتوصيات الواردة في مرفق القرار الذي اتخذ لتوه، ونؤيد قرار المجلس الداعي إلى إجراء مراجعة دورية لتنفيذ أحكامه.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يرى وفدي أن تقرير الإبراهيمي يشكل معلما بارزا في جهودنا المشتركة لتصحيح عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام وجعله أكثر فعالية في سياق الإصلاح العام للأمم المتحدة. وإننا لنحيي تحية إجلال جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، والسفير الإبراهيمي شخصيا.

يمثل التقرير وثيقة شاملة لمعالجة معظم أوجه أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو يتضمن تحليلا قيما لتجربة الأمم المتحدة الماضية وكذلك لقدرات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام. ويرى وفدي حقا أن معظم التوصيات الواردة في التقرير توصيات محددة وواقعية وعملية. وفي هذا السياق نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقديمه تقريري المتابعة، عن تنفيذ تقرير الإبراهيمي وعن متطلبات الموارد؛ ونجدهما أيضا مفيدين تماما.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت قبل بضعة أشهر في مؤتمر قمتها للألفية ومؤتمر قمة مجلس الأمن وثيقتين تاريخيتين، هما: إعلان الألفية وقرار مجلس الأمن ١٣١٨(٢٠٠٠). ولعل المجلس يتذكر أن رؤساء الدول والحكومات أعربوا في إعلانه للألفية عن تصميمهم على جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في صون السلم والأمن بتوفير الموارد اللازمة لها للاضطلاع بأنشطتها.

وللتأكيد على حقيقة أن تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد وصل مرحلة تحول، فإننا نرى على نحو راسخ أن من المهم تنفيذ التوصيات والاستنتاجات المحددة في الوثيقتين أعلاه تنفيذا مضبوطا. وفي ضوء ذلك ننظر إلى القرار الذي اعتمدناه للتو ومرفقه. وقد شارك وفدي في إعداد مشروع القرار ومرفقه، ونحن ندرك مدى صعوبة المهمة التي تعيّن على الفريق العامل التابع للمجلس أن يتعامل معها. وأود أن أعرب عن تقديري لأعضاء الفريق العامل التابع للمجلس ولرئيسه، السفير وارد ممثل جامايكا، على مهمة أنجزوها وأتقنوا إنجازها.

واسمحوا لي الآن أن أدلي ببضعة تعليقات عن مجموعات المرفق وفقراته. فيما يتعلق بالمجموعتين الأولى والثانية، فإننا نؤيد تأييدا تاما الأحكام المتعلقة بتوصيات الفريق بإصدار ولايات لعمليات حفظ السلام واضحة التحديد، وموثوق بها وقابلة للتحقيق. وهذا قطعا سيساعد حفظة السلام على التمكن من أداء مهامهم بصورة ناجحة وعلى حمايتهم أيضا وبقية عناصر البعثة. ومثل هذه الولايات ستمكّن من وضع أساس لقواعد اشتباك واضحة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويعتقد وفدي أن إدراك ضرورة تحسين نظام التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عنصر له أهمية خاصة في القرار. ونرى من المؤكد أن هذه المشاورات ستكون ذات فائدة عظيمة لجميع الشركاء ليتفهموا بشكل أفضل الحالة على أرض الواقع وولاية

العمليات، وذات فائدة أيضا لتعزيز التنسيق بينهم في الوفاء بإنجاز مهام السلام.

ويتمسك وفدي بالموقف القائم على أنه ينبغي للمجلس أن يتشاور مع البلدان المساهمة بقوات ومع الأمانة العامة خلال جميع مراحل عمليات حفظ السلام، خاصة إذا كانت الحالة الأمنية تتدهور على أرض الواقع وقد تشكل خطرا على حفظة السلام. ونعتقد أن هذه المشاورات ينبغي أن تجرى بطلب من البلدان المساهمة بقوات دون مساس بالنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وإزاء هذه الخلفية، نجد أنه كان من المفيد أن جرت مشاورات بين مجلس الأمن والمساهمين بقوات، عن طريق استخدام الجلسات السرية، خلال الأزمة الأخيرة في سيراليون. وسيؤيد وفدي بقوة أي خطوات أخرى تتخذ لضمان قيام آلية مشاورات أكثر فعالية والمزيد من الشفافية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن فيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالمجموعة الرابعة، نعرب عن ترحيبنا بزيادة تحسين قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع من خلال نظام الترتيبات الاحتياطية، كما تنص على ذلك الفقرة السادسة من تلك المجموعة. وقد ظلت أوكرانيا جزءا من النظام منذ عام ١٩٩٧.

ونؤيد كذلك تأييدا قويا أحكام المجموعتين الخامسة والسادسة، بشأن اتقاء نشوب الصراعات وبناء السلام، لأنها تتفق كثيرا مع المقترحات التي قدمها رئيس أوكرانيا في مؤتمر قمة الألفية لمجلس الأمن – أي وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بمنع الصراعات على أساس الاستخدام الواسع النطاق للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام.

وإذ يأخذ وفدي كل هذا في الاعتبار فقد صوت مؤيدا القرار ١٣٢٧(٢٠٠٠).

ختاما، أود أن أقول إن حفظ السلام في صميم مساهمة أوكرانيا في الأمم المتحدة. ولأننا ظللنا نشارك في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ أكثر من ثماني سنوات، فإننا نشعر من تجربتنا الخاصة بأن القيام بإصلاح حقيقي لآلية الأمم المتحدة لحفظ السلام آن أوانه منذ عهد بعيد. ونعتبر اعتماد قرار اليوم، الذي يهدف إلى تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي، خطوة هامة تجاه تحقيق ذلك الهدف. وسيواصل وفدي الإسهام في هذا العمل الهام.

السيد كاكسوكسوينا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يشيد وفدي بالسفير وارد ممثل جامايكا على قيادته الفريق العامل والتي أدت إلى اعتماد قرار اليوم في مجلس الأمن.

في مؤتمر قمة مجلس الأمن أثنى رئيس ناميبيا، السيد سام نوجوما، على تقرير الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتوصيات التي تضمنها. ولذا فإننا نرحب بالنظر السريع في تقرير الإبراهيمي على نطاق المنظومة. ويرى وفدي أن التوصيات الواردة في القرار المعتمد اليوم تمنحنا فرصة لنأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من عمليات السلام الماضية والجارية.

إن عمليات حفظ السلام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مسؤولية جماعية ومشتركة. وعلى الرغم من أن للمنظمات الإقليمية دورا تؤديه في السلم والأمن، فإن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يتسم النص الوارد في القرار على تعزيز نظام التشاور مع البلدان المساهمة بقوات على جميع المستويات خلال النظر في جميع الولايات بأهمية عليا. ويتفق وفدي أيضا مع الذين شددوا على ضرورة أن تكون الولايات واضحة ويمكن التعويل عليها.

ونشدد على الحاجة إلى الانتشار السريع ونتطلع إلى النتائج التي يتوصل إليها الأمين العام بشأن طرائق تحقيق هذه

الأهداف. والواقع، أن أفضل ضمانة لنا، في صون السلم والأمن الدوليين، هي معالجة الأسباب الجذرية للصراع. والاستثمار في تعزيز التنمية المستدامة مسألة لا غنى عنها للسلم والأمن.

ويؤكد التقرير مجددا على دور المرأة الذي لا غنى عنه في الوقاية من الصراعات وحسمها، ويقر بإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام إقرارا كاملا. ولذا، فإن التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يكتسب أهمية حاسمة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمين العام قد أوصى في خطة التنفيذ بإنشاء وحدة تعنى بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس في إدارة عمليات حفظ السلام.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): بالنظر لتأخر الوقت، سوف أختصر بياني.

إن وفد بلدي يثني على قرار مجلس الأمن الذي يقضي بإعطاء عمليات حفظ السلام ولايات واضحة، وذات مصداقية، وعملية. وفي حين أنه ينبغي التركيز على بني الإنسان في الألفية الجديدة، أكثر من أي وقت مضى، فإن على مجلس الأمن أن يجعل القدرة على العمل واضحة وسهلة الفهم، حتى يتسنى توفير الردع والأمن على حد سواء.

وأشيد بالنهج المتبع في تقرير الإبراهيمي، الذي يمثل معلما في هذه العملية، الأمر الذي سيجعل الأمم المتحدة، حقا، قوة يُعتد بها لإقرار السلام. وأشيد، كذلك، بعمل الفريق الذي ترأسه السفير وارد على النتائج التي حققها بعد مفاوضات مكثفة. وفي هذا الصدد، نرحب بتوافق الرأي الذي أفضى إلى اتخاذ القرار بشأن هذا الموضوع. ويؤكد هذا التوافق من جديد التزام المجلس بحفظ السلام.

ويشجع وفد بلدي وضع استراتيجيات عالمية ومتكاملة للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات، لا سيما أبعاها الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية. ونرحب بمبادرة زيادة تواتر نشر بعثات لتقصي الحقائق في مناطق التوتر، كوسيلة سريعة لمنع الأزمات. في الوقت نفسه، نعتقد أن تدابير الوقاية من الصراعات ينبغي اتخاذها وفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويؤيد وفد بلدي مبدأ النشر السريع للقوات عندما يقرر المجلس اتخاذ مثل هذه الخطوة. وفي هذا الصدد، نشجع الأمين العام لدى التخطيط والإعداد لإحدى عمليات حفظ السلام، على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتيسير هذا النشر.

وفضلا عن ذلك، فإن وفدي يرحب بتعزيز النظام القائم للمشاورات بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات. ويجب تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أرحب بالشراكة التي أنشئت بين المجلس والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المنطقة التي ينتمي إليها بلدي.

ونعتقد أن برامج التجريد من السلاح والتسريح والدمج ينبغي أن يتم تمويلها على نفس الأساس الذي تمول به عمليات حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن تتلقى قوات حفظ السلام تدريبا - في مجال حقوق الإنسان وعادات وتقاليد البلد الذي ستعمل فيه.

ونشدد على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة في الوقاية من الصراعات وحسمها وفي بناء السلام. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وأخيرا، تعلق مالي أهمية خاصة على القرار الذي اتخذه المجلس للتو، وتطالب بتنفيذه على نحو دقيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لهولندا.

أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في التنويه بالسفير وارد، ممثل جامايكا، على رئاسته الفعالة للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بتقرير الإبراهيمي.

وباعتماد مشروع القرار الذي قدمه الفريق العامل، فإن مجلس الأمن قد بعث برسالة واضحة مؤداها أنه قد عقد العزم على تحسين الأداء في ميدان حفظ السلم. وفي سياق هذا القرار، قرر مجلس الأمن أمرين يشكلان تحسينات نوعية أساسية ويوضحان أن الدروس يستفاد بها فعلا.

الأمر الأول يتمثل في تصميم مجلس الأمن على إعطاء عمليات حفظ السلام ولايات واضحة، وذات مصداقية، وعملية. ويعني هذا التعهد أن البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات سيكون بوسعها أن تقرر على أسس وطيدة ما إذا كانت ستساهم في عملية حفظ السلام، وإلى أي مدى ستكون مساهمتها.

والأمر الثاني وثيق الصلة للغاية بالأمر الأول، ويتمثل في إشراك البلدان المساهمة بقوات بطريقة أكثر جدية وتنظيما وفي مرفق القرار الذي اتخذناه للتو، ترد إشارة محددة إلى عقد جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك الجلسات التي قد تعقد بناء على طلب تلك البلدان. والبلدان المساهمة بقوات سيتم التشاور معها من الآن فصاعدا ليس بشأن تنظيم العمليات الجديدة لحفظ السلام فحسب، بل أيضا، وهذا هو الأهم، أثناء مرحلة التنفيذ، عندما ينظر في إجراء تعديل في ولاية حفظ السلام، أو عندما يحدث تدهور سريع في الحالة على أرض الواقع بصورة تهدد سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ويكتسب هذا الحكم أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي، لأنه بعد سبعة أسابيع من اليوم، لن تكون هولندا عضوا في مجلس الأمن، إلا أنها ستكون مساهما هاما بالقوات.

ويعتقد وفدي أن مجلس الأمن قد اتخذ جميع القرارات الصائبة التي بإمكانه اتخاذها الآن، مستغلا الزخم الذي تولد عن تقرير الإبراهيمي الممتاز ومؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي. ومع شروع الأمين العام في تنفيذ التوصيات الأخرى الواردة في تقرير الإبراهيمي، وإصداره تقريرا عن هذا التنفيذ، فإننا نتطلع الآن إلى تأييد الجمعية العامة، التي ستؤكد قراراتها المبكرة على المسؤولية المشتركة للأمم المتحدة وأعضائها، عن تحسين الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.